الفصل الثانى

البنوك التجارية

الفصل الثانى

البنوك التجارية

هـي عبـارة عـن مؤسسـات ائتمانيـة غيـر متخصصـة فـي تمويـل نشـاط معين،تتلقـى الودائع و تهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة،من خلال:

- تقديم الخدمات المصرفية.
- مـا تخلقـه مـن نقـود الودائـع (القـروض والتسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة للأفـراد والمؤسسات).

بـذلك فـإن البنـوك التجاريـة هـي أحـد المؤسسـات الماليـة الإيداعيـة التـي تسـتهدف للحصول على الربح والذي يتمثل في الفرق بين تكلفة الحصول على الودائـع وكافـة مصـادر الأمـوال الأخـرى كـالقروض والمتحصـل عليهـا، وبـين العوائـد التـي يتسـلمونها علـى استثماراتهم سواء في:

- محفظة القروض والتسهيلات.
- محفظة الأوراق المالية (محفظة الاستثمارات المالية)
- حقوق الملكية، والمتمثلة في:
  - رأس المال.
  - الأرباح غير الموزعة.
  - الاحتياطيات.

وتعمل البنوك التجارية في ظل بيئة مخـاطرة،أي أنـه تواجـه عدد من المخـاطر وهـي بصدد قيامها بالوساطة المالية وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

مخاطر السوق:

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية نتيجة لتقلبات سعر الفائدة الجـاري فـي السوق.

مخاطر ائتمانية:

وتتمثـل فـي المخـاطر التـي تتعـرض لهـا البنـوك التجاريـة الناشـئة عـن عـدم قـدرة المقترضين على سداد أصل القروض أو فوائدها والتي حصلوا عليها من البنوك التجارية.

مخاطر التشغيل:

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة المطبقة في تلك البنوك واللازمة لقيامها بتأدية وظائفها، مثل نظم الحاسبات، والشبكات و أداء الأفراد العاملين بالبنك.

موارد واستخدامات البنوك التجارية (ميزانية البنك التجاري)

يمكن النظر إلى ميزانية البنك التجاري على أنها كشف يوضح مصادر الموارد المتاحة للبنك، وأوجه استخداماته لهذه الموارد.أي أنها مرآة تعكس المركز المالي للبنك التجاري. وبذلك تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين، جانب الأصول، وجانب الخصوم.

أولاً: جانب الخصوم:

تتمثل الخصوم والالتزامات مصادر أموال البنك المتاحة لديه.وهي عبارة عن حقوق الغير لدى البنك ويلتزم بردها عند المطالبة بها،لذلك يطلق عليها أيضاً التزامات ومطلوبات.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مصادر رئيسية لموارد البنك وهي:

1- رأس المال المدفوع و احتياطاته.

2- الودائع.

3- القروض.

و بالنظر إلى هذه الموارد يمكن تقسيمها تبعاً لمصدرها إلى قسمين:

الأول: الموارد الذاتية للبنك، وتضم:

- رأس مال البنك. - الاحتياطيات. - الأرباح غير الموزعة.

ويطلق عليهم حقوق الملكية للبنك.

الثاني: الموارد غير الذاتية.

وتضم التزامات البنك التجاري تجاه الغير و تضم: * الودائع * القروض.

فيما يلي عرضاً موجزاً لكل منهم:

أولاً: الموارد الذاتية للبنك:

الموارد الذاتية عبارة عن التزامات البنك التجاري تجاه أصحاب رأسماله،سواء من المؤسسين له أو حمله الأسهم الممتازة والأسهم العادية

وتتمثل الموارد الذاتية في كل من:

1- رأس مال البنك:

تجب التفرقة بين نوعين من رأس المال، رأس المال المصرح به وهو عبارة عن رأس المال الأسمى الذي صدر على أساسه قرار إنشاء البنك التجاري.ورأس المال المدفوع و هو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها المساهمين بالفعل مساهمة منهم في رأس مال البنك.

وبذلك فإن رأس المال المصرح به هو الحد الأقصى لرأسمال البنك و الذي لا يمكن تجاوزه لزيادة. أما المدفوع فهو رأس المال الفعلي للبنك.

ويعد رأس مال البنك خط الدفاع الرئيسي لحماية حقوق المودعين في مال فشل لبنك أو عند توقفه عن سداد إلتزاماته.

ونظراً لأهمية رأسمال البنك فإن التشريعات المصرفية المختلفة تفرض على البنوك وبين مجموعة من الأصول الخطرة للبنك،المتمثلة في إجمالي الأصول النقدية،والسندات الحكومية.

2- الاحتياطيات

هي مبالغ نقدية يكونها البنك لنفسه من خلال استقطاعها من صافي الأرباح السنوية الصافية التي لم يتم توزيعها.

وتنقسم إلى نوعين:

1.الاحتياطي القانوني. 2.الاحتياطي الزائد.

هذا ويختلف الغرض الذي من أجله يتم تكوين كل من الاحتياطي القانوني والزائد فالأول يهدف إلى مواجهة مخاطر تدافع المودعين في نفس الوقت لسحب ودائعهم،أما الإحتياطيات الزائدة تهدف إلى تدعيم المركز المالي للبنك و تقويته في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو قيم الأصول المحتفظ بها.وجدير بالذكر أن كل من رأس المال والاحتياطيات تمثل التزام البنك تجاه أصحابه و بذلك يطلق عليهم معاً حقوق المساهمين،وهي خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين.

ثانياً: الموارد غير الذاتية

تضم الموارد غير الذاتية إلتزامات البنك تجاه الغير ومن أهمها الودائع – والاقتراض.

1- الودائع:

هي المبالغ المالية التي تتوافر للبنك عن طريق إيداعات العملاء، وبالتالي تمثل ديوناً على البنك و حقوقاً لأصحابها. وتنقسم الودائع إلى عدة أنواع أهمها:

أ – الودائع الجارية:

ويطلق عليها أيضاً الودائع تحت الطلب، ويجب على البنك أن يكون على استعداد دائم لرد هذه الودائع لأصحابها بمجرد طلبهم بالسحب منها- جزئياً أو كلياً.

وعادة يتعامل أصحاب الودائع الجارية عليها بالشيكات،وهي أداة لنقل ملكية الوديعة من شخص لآخر وغالباً لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

ب- الودائع لأجل:

وتضم الودائع الزمنية، والودائع بإخطار، ودائع التوفير، وتتميز هذه الودائع عن الجارية فيما يلي:

- لا يتوافر فيها خاصية حرية السحب والإيداع لأصحابها.
- لا يمكن التعامل عليها بشيكات.
- يحصل أصحابها على فوائد نظير التخلي عن حق الانتفاع بهذه الودائع لصالح البنك لفترة زمنية محددة.
- وتتمثل الودائع بشقيها مصدراً هاماً من مصادر إيرادات البنك، كما أنها تعكس رغبة المجتمع في الادخار، والاستثمار.

2- الاقتراض:

1- جانب الأصول

يوضح جانب الأصول أوجه استخدامات البنك التي اكتسبها سواء من مصادر ذاتية أو غير ذاتية في الحصول على أرصدة وأصول مالية تدر عائد للبنك. ويشار إليها على أنها استعمالات لأموال البنك.

ومن الناحية المحاسبية أن يتساوى جانبي ميزانية البنك أي يجب أن تتعادل القيمة النقدية لأصول البنك مع قيمة الالتزامات التي على البنك تجاه الغير.

لكن بالنظر إلى القيمة الفعلية لأصول البنك نجد أنها تتغير باستمرار مما يفرض على البنك ضرورة متابعة أسعار الأصول السوقية بدقة للوقوف على قيمة أصولة.

هذا ويمكن تصنيف استخدامات (أصول) البنك تبعاً لدرجة سيولتها إلى ثلاثة مجموعات:-

- **المجموعة الأولى:** وهي عبارة عن مجموعة الأصول التي يمكن وصفها بأنها تامة السيولة و تتألف من:
  - النقدية في خزينة البنك وتضم أوراق النقد القانونية والنقود المساعدة.
  - العملات الأجنبية.

- أرصدة البنك لدى البنك المركزي.
- شيكات تحت التحصيل.

- **المجموعة الثانية**: ويطلق الإحتياطات الثانوية وهي تلي المجموعة الأولى من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها وتضم كل من:

1.أذون الخزانة: وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتطرح للتداول من خلال البنك المركزي،و يتم شرائها من قبل جميع المتعاملين في سوق النقد من خلال الخصم. كما يتم تداولها أيضاً باستخدام مبدأ الخصم.

2.السندات الحكومية: وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال طويلة وتطرح للتداول أيضا عن طريق الاكتتاب وتعطى فوائد ثابتة طوال عمر السند. وهى تمثل مصدر مهم لتوظيف أموال البنك نظراً لما تدره من عوائد مضمونة وما تتمتع به من سيولة حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة.

3.الاوراق التجارية: ويقصد بها الكمبيالات والسندات الأذنية حيث يقصد بالكمبيالات،صك يتضمن أمرا صادراً من الدائن (صاحب الكمبيالة)إلى المدين(المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغ من المال لشخص ثالث (المستفيد) فى تاريخ محدد بمجرد الإطلاع.

في حين يقصد بالسند الاذنى صك يتعهد فيه المدين(محرر السند)بدفع مبلغ محدد من المال في تاريخ محدد في المستقبل لإذن المستفيد وبمجرد الإطلاع.

هذا وتقبل البنوك التجارية على التعامل بالأوراق التجارية كاداه لتسوية الديون نظراً لتمتعها بدرجة عالية من السيولة.

حيث يمكن تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.

و يقبلها البنك عن طريق تنازل صاحبها للبنك التجاري فيحل محله في الدائنيه،فيدفع البنك قيمتها قبل تاريخ استحقاقها (يدفع القيمة الحالية لها، وعادة تكون أقل من القيمة الاسمية للورق التجارية).

يمكن للبنك التجاري إعادة خصم هذه الأوراق التجارية مرة أخرى لدى البنك المركزي يحولها إلى نقد سائل.

- المجموعة الثالثة:

وتضم كل من الأصول الأقل سيولة و أعلى مخاطر وهي:

1.محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات المالية) يوم البنك التجاري باستثمار جزء من موارده في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق الأرباح وتعد الأوراق المالية اقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة، إذ يصعب تحويلها إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة، فضلاً عن إنها عرضه للتقلبات الكبيرة في سعرها، وبالتالي تنطوي على مخاطر كبيرة.

2.القروض والسلفيات:- تعد القروض والسلفيات أهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الأساسي وهي مصدر الأرباح الرئيسي للبنك.

وهي أقل سيولة من بقية الأرصدة و الأصول الأخرى لأن البنك لا يستطيع تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.

كما إنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر تتمثل في عدم قدره المدين على رد القرض و أقساط الفوائد جزئياً أو كلياً و لهذا السبب يحصل البنك على أعلى عائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.

البنك المركزي

يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسات المالية باعتباره المسئول عن الاستقرار النقدي والمالي والمصرفي ودعم قيمة العملة الوطنية الداخلية والخارجية.

وبالتالي يقوم البنك المركزي برسم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني واستقرار النقد.

وظائف البنك المركزي:

شهدت وظائف البنك المركزي تطورا كبيرا منذ نشأتها في عام 1694 في انجلترا وحتى العصر الحديث،فقد كانت تقوم البنوك المركزية بكافة الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية ثم أخذت في القيام بعدد من الوظائف التي ميزتها عن باقي البنوك التجارية مثل:

1. إصدار النقود
2. بنك الحكومة ومستشارها المالي والاقتصادي
3. بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام المصرفي
4. تنفيذ السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي
5. ادارة الدين الوطني

وظائف البنك المركزي:

أولا: إصدار النقود:

- تعتبر وظيفة إصدار النقود أولى الوظائف التي منحت للبنوك المركزية والتي ميزتها على البنوك التجارية
- كان يطلق على البنوك المركزية في بداية نشأتها بنوك الإصدار.

إصدار النقود

أسباب منح البنك المركزي سلطة إصدار النقود:

- تحقيق التماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات.

- منح البنك المركزي السلطة اللازمة في حجم المعروض النقدي المتداول سواء من خلال حجم الأموال المصدرة أو عن طريق نسبة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.
- دعم الحكومة للعملة التي يصدرها البنك المركزي يزيد من ثقة الجمهور فيها.

الإصدار النقدي

مراحل تطور عملية الإصدار النقدي:
لقد مرت عملية الإصدار النقدي بعدة مراحل على النحو التالي:

1.مرحلة الغطاء الذهبي الكامل:

- وفيها يرتبط إصدار النقود بحجم الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي حيث يقابل كمية النقود المصدرة احتياطي كامل من الذهب أي يتم تغطية النقود المصدرة بنسبة كاملة من الذهب.
- وقد تم التخلي عن هذا النظام نظرا لأنه يقيد حرية الدولة في التوسع في إصدار النقود إذ يرتبط ذلك بتوافر الذهب.

2. **نظام الإصدار الجزئي الوثيق:** طبقا لهذا النظام يسمح للبنك المركزي أن يصدر نقودا ورقية مغطاة بسندات حكومية إلى حد معين،وما زاد عن هذا الحد يتم تغطيته كليا بالذهب،وقد أخذت انجلترا بهذا النظام عام 1844 وتخلت عنه عام 1939 لأنه مثل قيدا على رغبتها في الإصدار للتوسع في النشاط الاقتصادي.
3. **نظام غطاء الذهب النسبي:** فيه يتم ربط قيمة النقود الورقية المصدرة بنسبة معينة من الذهب ويغطى الباقي بالسندات الحكومية،وتعد ألمانيا أول من اتبع هذا النظام عام 1875 ثم أخذ في الانتشار لما يتمتع به من مرونة حتى حلول الكساد العظيم فتم التخلي عنه.
4. **نظام الحد الأقصى للإصدار:** تبعا لهذا النظام لم يعد الإصدار النقدي يرتبط برصيد البلد من الذهب ولكن القانون يحدد الحد الأقصى للإصدار ولا يمكن تغييره إلا بالقانون،وهو الأمر الذي يفقده المرونة الكافية نظرا لطول الإجراءات القانونية وبالتالي لا يمكن الإصدار بالسرعة المطلوبة تبعا لاحتياجات النشاط الاقتصادي.
5. **نظام الإصدار الحر:**هو أكثر نظم الإصدار مرونة حيث أن إصدار النقود لا يرتبط بأي غطاء سواء كان ذهبي أو سندات حكومية أو حتى له حد أقصى وإنما يرتبط فقط بمستوى النشاط الاقتصادي ومدى حاجة الاقتصاد للنقود وهو الأمر الذي يحدده البنك المركزي.

وقد شهد هذا النظام انتشارا واسعا في إبان الحربين العالميتين لتغطية نفقات الحرب وكذا مواجهة آثار الكساد العظيم الذي ساد أوروبا في أعقاب الحرب.

وظائف البنك المركز بنك البنوك:

- يعد البنك المركزي الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية والموجه للسياسة الائتمانية.
- كما تحتفظ البنوك التجارية باحتياطيات لدى البنك المركزي.
- كما يحقق للبنك المركزي الرقابة والإشراف على البنوك التجارية.

وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم الوظائف المصرفية التي يقوم بها المركزي المصرفي:

1. **عمليات المقاصة:** تحتفظ كافة البنوك التجارية بحسابات ودائع لدى البنك المركزي لإيداع الاحتياطات النقدية بها.ومن خلال هذه الحسابات تم عمليات التسوية بين البنوك التجارية عن طريق الترحيل من حساب إلى آخر من حسابات هذه البنوك طرق البنك المركزي وهي ما يطلق عليها عمليات المقاصة ولبيان ذلك تفترض المثال التالي.

بفرض أن البنك (A) مدين بمبلغ معين لصالح البنك (B) ففي هذه الحالة يقوم البنك (A) بتحرير شيك بهذا المبلغ على حسابه طرف البنك المركزي لصالح البنك(B) فيقوم البنك المركزي بخصم هذا المبلغ من حساب البنك(A)لديه،وإضافته لحساب البنك وبذلك تتم التسوية دون التأثير على حجم الإحتياطات طرق البنك المركزي.

2. **البنك المركزي المقرض الملاذ الأخير للبنوك التجارية:** نظراً لأن البنك المركزي هو المسئول عن حماية واستقرار الجهاز المصرفي لأية دولة فإنه يقوم بحماية ومساعدة البنوك التجارية في الظروف الطارئة التي تتعرض لها هذه البنوك وخاصة عند مواجهتها لأزمة سيولة.

ففي هذه الحالات تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي للحصول على السيولة اللازمة لمواجهة هذه الأزمة من خلال حصولها على قروض مقابل ضمانات يحددها البنك المركزي أو نظير خصم أوراق تجارية.

3. **البنك المركزي على الائتمان المصرفي** من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي قيامه بدور الرقيب على البنوك التجارية من خلال التحكم في حجم الائتمان الممنوح من هذه البنوك وبالتالي التحكم في حجم السيولة المحلية.وصولاً إلى هذا الهدف يمكن للبنك المركزي إتباع أربعة أدوات أساسية:

1. **أدوات كمية:** وتهدف إلى التأثير على حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:
   - نسبة الاحتياطي. - سياسة السوق المفتوح. سعر إعادة الخصم.
2. **أدوات الرقابة الكيفية:** وتهدف إلى التأثر على نوع الائتمان الممنوح من البنوك التجارية عن طريق بعض الإجراءات التي تتعلق بتحديد أسعار فائدة تمييز على الائتمان الممنوح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3. **الإقناع الأدبي:** ويقصد به اجتماع محافظ البنك المركزي برؤساء مجالس إدارات البنوك التجارية والاتفاق معهم على السياسات التي يهدف البنك المركزي إلى إتباعها.
4. **الرقابة المباشرة:** وهي عبارة عن مجموعة من الأوامر والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

إصدار النقود

أسباب منح البنك المركزي سلطة إصدار النقود:
- حقيق التماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات.
- منح البنك المركزي السلطة اللازمة في حجم المعروض النقدي المتداول سواء من خلال حجم الأموال المصدرة أو عن طريق نسبة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.
- دعم الحكومة للعملة التي يصدرها البنك المركزي يزيد من ثقة الجمهور فيها.

الإصدار النقدي

مراحل تطور عملية الإصدار النقدي:

لقد مرت عملية الإصدار النقدي بعدة مراحل على النحو التالي:

1. **مرحلةالغطاءالذهبيالكامل:** - وفيها يرتبط إصدار النقود بحجم الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي حيث يقابل كمية النقود المصدرة احتياطي كامل من الذهب أي يتم تغطية النقود المصدرة بنسبة كاملة من الذهب.
وقد تم التخلي عن هذا النظام نظرا لأنه يقيد حرية الدولة في التوسع في إصدار النقود إذ رتبط ذلك بتوافر الذهب.
2. **نظامالإصدارالجزئيالوثيق:** طبقا لهذا النظام يسمح للبنك المركزي أن يصدر نقودا ورقية مغطاة بسندات حكومية إلى حد معين،وما زاد عن هذا الحد يتم تغطيته كليا بالذهب،وقد أخذت انجلترا بهذا النظام عام 1844 وتخلت عنه عام 1939 لأنه مثل قيدا على رغبتها في الإصدار للتوسع في النشاط الاقتصادي.
3. نظام**مغطاءالذهبالنسبي:** فيه يتم ربط قيمة النقود الورقية المصدرة بنسبة معينة من الذهب ويغطى الباقي بالسندات الحكومية،وتعد ألمانيا أول من اتبع هذا النظام عام 1875 ثم أخذ في الانتشار لما يتمتع به من مرونة حتى حلول الكسار العظيم فتم التخلي عنه.
4. **نظامالحدالأقصىللإصدار:** تبعا لهذا النظام لم يعد الإصدار النقدي يرتبط برصيد البلد من الذهب ولكن القانون يحدد الحد الأقصى للإصدار ولا يمكن تغييره إلا بالقانون،وهو الأمر الذي يفقده المرونة الكافية نظرا لطول الإجراءات القانونية وبالتالي لا يمكن الإصدار بالسرعة المطلوبة تبعا لاحتياجات النشاط الاقتصادي.
5. **نظام الإصدار الحر:** هو أكثر نظم الإصدار مرونة حيث أن إصدار النقود لا يرتبط بأي غطاء سواء كان ذهبي أو سندات حكومية أو حتى له حد أقصى وإنما يرتبط فقط بمستوى النشاط الاقتصادي ومدى حاجة الاقتصاد للنقود وهو الأمر الذي يحدده البنك المركزي.

وقد شهد هذا النظام انتشارا واسعا في إبان الحربين العالميتين لتغطية نفقات الحرب وكذا مواجهة آثار الكسار العظيم الذي ساد أوروبا في أعقاب الحرب.

تعريف السياسة النقدية:عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي من أجل تحقيق الاستقرار النقدي في المجتمع.

أهداف السياسة النقدية:

- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار
- تحقيق التوازن بين كمية النقود المتداولة (المعروض النقدي) ومستوى النشاط الاقتصادي
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات ودعم القيمة الخارجية للعملة الوطنية

- المساهمة في زيادة مستوى التوظف عن طريق زيادة الطلب الفعال وزيادة مستوى الاستثمار
- التغلب على التقلبات الاقتصادية (من رواج أو كساد) التي يتعرض لها اقتصاد الدولة

أنواع السياسات النقدية:

- **السياسةالنقديةالتوسعية**: تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد والناتج عن عدم التوازن بين الناتج الحقيقي والتدفقات النقدية في المجتمع إذ يكون الناتج الحقيقي أكبر،الأمر الذي يؤدي إلى تدخل السلطة النقدية بزيادة حجم المعروض النقدي عن طريق الأدوات المتاحة لديها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي الخروج من حالة الركود.
- **السياسة النقدية الانكماشية:** تهدف هذه السياسة إلى علاج حالة التضخم الناتج عن زيادة حجم المعروض النقدي عن الزيادة في حجم الناتج الحقيقي،وبالتالي تسعى السياسة النقدية إلى الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي إلى المستوى الذي يتناسب مع المعروض الحقيقي من السلع والخدمات.

أدوات السياسة النقدية:

الأدوات الكمية ويشمل هذا النوع من الأدوات كل من:

1. سعر الخصم:هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير تقديم القروض للبنوك للتجارة، حيث تقوم هذه البنوك بخصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي بهدف توفير السيولة لها.

وتعد هذه الأداة من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستوى السيولة وحجم الائتمان المحلي.

- أثر سياسة إعادة الخصم في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة خصم الأوراق التجارية لديه ليحد من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان وبالتالي ينخفض حجم المعروض النقدي وينخفض التضخم
- وجدير بالذكر أن العلاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة هي علاقة طردية أما في حالة الركود فيتجه البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم.

وتتوقف فعالية سياسة إعادة سعر الخصم على توافر الشروط التالية:

- أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه.
- أن يكون هناك مرونة في الطلب على القروض تجاه التغير في سعر الفائدة.

2. السوق المفتوحة:يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات البيع والشراء للأوراق المالية في سوق النقد.

- هي تؤثر مباشرة في السيولة المتاحة لدى البنوك وبالتالي حجم المعروض النقدي حيث تؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان المحلي عن طريق تغيير حجم وسائل الدفع (السيولة) وفي سعر الفائدة.

فعند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإن ذلك سوف يزيد من السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي ومن ثم قدرة هذا القطاع على منح الائتمان وحجم المعروض النقدي.

- جدير بالذكر أن فعالية السوق المفتوحة في التأثير على حجم السيولة تتوقف على مدى توافر أدوات النقد في السوق، ومدى توافق الإدارة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

3. أداة الاحتياطي القانوني:يقصد بالاحتياطي القانوني نسبة من الودائع السائلة لدى البنوك تحتفظ بها لدى البنك المركزي.

في البداية كان الهدف من الاحتياطي القانوني:هو الوقاية من عمليات السحب المفاجئة التي يقوم بها المودعين.

ثم أصبحت: وسيلة وأداة يستخدمها البنك المركزي للتأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان ففي أوقات التضخم يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

الأدوات الكيفية للبنك المركزي:

متى يتم اللجوء إليها: يتم اللجوء إلى هذه الأدوات للتأثير في توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

إلى ماذا تهدف هذه الأدوات: تهدف هذه الأدوات إلى إحداث تغييرات هيكلية في الائتمان وبالتالي حجم المعروض النقدي.

وتتمثل الأدوات الكيفية في الآتي:

1. تخصيص التمويل:أي التأثير على توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية المختلفة تبعا للأهداف الاقتصادية للدولة.
2. الإقناع الأدبي:ويقصد بها قبول البنوك التجارية التعليمات المصدرة من البنك المركزي دون أن يكون هناك صفة الإجبار.

أولاً: مفهوم التضخم

يعتبر" التضخم " من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد.بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي.كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح. ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التى يمكن أن يطلق على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التى يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

1. تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
2. تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
3. تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
4. التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التى يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

ثانياً:أنواع وأشكال التضخم

1. التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
2. التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.
3. التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
4. التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية،(كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية)

ثالثاً: أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1. تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.
2. تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
3. تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.
4. اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة بين الإفراد و كمية السلع و الخدمات.
5. التضخم الناتج عن زيادة الدخول النقدية في المجتمع.
6. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

رابعاً: آثار التضخم

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي:

1. ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان.
2. ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.
3. يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات (الاستثمار) وقيمها بمعدلات التضخم. و كذلك سعر صرف العملة حيث ان:

أ. الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية: ان ازدياد معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

ب. يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشئات الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاع في الإيرادات ومعدلات القائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.

ج. إجراءات الحد من التضخم: يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية.

خامساً: سياسات علاج التضخم

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:

1. زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر

إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم

2. دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.
3. زيادة نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنتمائية لدى المصارف. فلو كانت الودائع مثلاً (300) مليار دينار، فإن نسبة احتياطي مقدارها (25%) يعني الاحتفاظ بـ(75) مليار ولو رفع البنك المركزي هذه النسبة إلى (50%) يعني ذلك تقليل القدرة الإنتمائية للمصارف بمقدار (75) مليار دينار أي سيكون الاحتياط القانوني (150) مليار بدلاً من (75) مليار وبالتأكيد سيؤثر ذلك في السيولة المتداولة وبالتالي خفض معدلا التضخم.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي، وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول انّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية.

ومن أبرز هذه العوامل:

1. **معدل التضخم:** تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (10) مليون دينار، وعندما أرد تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (15) مليون دينار، هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب هذه، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثر القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي المانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في الدولة الأخيرة.
وكانت معدلات التضخم في دول أمريكا الجنوبية بين (10% - 20%) مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة في دول القارة الجنوبية قياساً بدول أخرى انخفضت فيها معدلات التضخم.
وبسبب التضخم يطلب المقرضين (الدائنين) علاوة تسمى علاوة التضخم تضاف إلى سعر الفائدة الحقيقي، فإذا كانت الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطرة فضلاً عن علاوة التضخم.
وقد يطلب بعض المقرضين علاوات عن السيولة والمقصود بالسيولة قدرة أي موجود للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة، وبالتالي مقياس لدرجة سيولة الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.
2. **العرض والطلب:** يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج، وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية، يتم اختيارها، ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.
3. **أسعار الصرف:** تتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل ومن أبرزها:
   1. ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.
   2. تراجع الصادرات أو انخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد.

3. الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.
4. معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.

غسيل الأموال

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال أحد أخطر الظواهر التي عرفها العالم حديثاً، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في تعدد جوانبها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

فمن ناحية تنتمي هذه الظاهرة إلى مجموعة الجرائم الاقتصادية في الوقت الراهن والتي تمثل تحدياً جديداً للدول على اختلاف أنظمتها وللسياسة الجنائية.

مراحل عملية غسيل الاموال:

- التخطيط
- تحديد الاطراف المشاركة ودور كل منها
- إدارة وتوجية عمليات الغسل
- المتابعة والملاحقة والتدخل الفوري السريع

التخطيط

1. مرحلة الإيداع (التوظيف): يتم إيداع المبالغ المالية غير مشروعة في صور إيداعات بالبنوك أو المؤسسات المالية أو شراء أسهم عقارات، تتم العملية عبر فترات متتالية ومن قبل أشخاص مختلفين.
2. مرحلة التعقيم(التمويه، الترقيد): يقوم فيها أصحاب الأموال القذرة بإجراء العديد من العمليات المصرفية المعقدة لإخفاء مصادرها وتضليل أية محاولة للكشف عن مصادرها الحقيقي بحيث تجعل الأموال مجهولة المصدر.
3. مرحلة التكامل (الدمج):يتم فيها إدماج الأموال غير المشروعة في النظام المالي الشرعي واختلاطها بالأموال المشروعة بحيث تبدو مثلها تماماً.

تحديد الاطراف المشاركة ودور كل منها

تحديد الأطراف المشاركة ودور كل منها في كل جزئية من جزئيات عملية الغسل.

"بحيث يتم اختيار المشاركين في العملية من شركات أو مؤسسات أو هيئات أو أفراد وتحديد العمل الذي سيقوم به كل منهم وحدود المسموح له بها والقيود التي لايجوز تجاوزها والضوابط التي يجب عليه عدم الخروج عنها"

إدارة وتوجية عمليات الغسل

إدارة وتوجيه عمليات الغسل والتنسيق بين القائمين على التنفيذ، بحيث يلتزم كل مشارك بتنفيذ ما هو مطلوب منه.

وهذا التخطيط الجيد المسبق وإدارته يهدف إلى تحقيق أمرين:

1. إضعاف قوى المكافحة والمقاومة وجعلها لا تستطيع النفاذ إلى القائمين بعملية الغسل والتسليم بأنهم غير مجرمين وبأن نشاطهم مشروع
2. التأكد على الحذر التام في عمليات التنفيذ.

المتابعة والملاحقة والتدخل الفوري السريع

حيث تتم متابعة عملية التنفيذ وملاحقته والتدخل الفوري السريع، وهذه المتابعة وقائية لإحكام عملية التنفيذ وعدم السماح بأي قصور فيها.

عناصر جريمة غسيل الاموال

- الأموال القذرة
- الأنشطة الخادعة
- أطراف التنفيذ
- مصدر زائف

لاموال القذرة: التي سيتم غسلها وتسمى مدخلات منظومة غسل الأموال وهي الأموال الناتجة من إحدى الجرائم التي تسمى جرائم المصدر.

الأنشطة الخادعة: التي سيتم اللجوء إليها لإخفاء الأموال القذرة ومزجها بالتدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة المشروعة.

أطراف التنفيذ: فإن المتواطئين والمتعاونين في عمليات غسيل الأموال هم من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية كالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات الصرافة والشركات الأخرى بمحال المجوهرات.

مصدر زائف: ابتدعه غاسل الأموال ويدعى أنه مصدر الأموال التي لديه والتي سيتم غسلها وتطهيرها ويحرص غاسل الأموال على أن يبدو هذا المصدر الزائف ظاهرياً أي: إنه هو الذي تكتسب الأموال عن طريقة، وحتى لا يتطرق الشك إلى شرعيته

وسائل عمليات غسيل الأموال

1. التحويل والأيداع عن طريق البنوك: تتطلب عملية غسيل الأموال استخدام البنوك كواجهة، وتهتم تلك العصابات بالبنوك الكائنة في الدول تتضاءل فيها الرقابة

على عمليات غسيل الأموال، بحيث يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في بنوك أحدى الدول التي تسمح بذلك، ومن ثم تحويلها الى الوطن الأصلي للمودعين.

2. الغسيل بالقرض المضمون: يتم التوجه للبنوك للحصول على قروض ائتمانية كبيرة ومضمونه بالأصول والعقارات أو بالأموال المبيضة المتمثلة في الأصول سواء كانت ثابتة أو مالية .

3. استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية في الغسل: بحيث تقوم عصابات غسل الأموال باستغلال المؤسسات المالية الغير مصرفيه التي تقوم بقبول ودائع الأموال أو استبدال العملات، وخاصة محلات الصرافة في عمليات غسيل الأموال سواء الإيداع أم السحب أم التحويل أم بيع العملات الأجنبية.

4. استخدام النشاطات التي تعتمد على النقد: بممارسة النشاطات التجارية التي تعتمد على النقد مثل:

5. تجارة السلع المعمرة، تجارة السيارات، المطاعم، القرى السياحية، حتى يسهل خلط الأموال القذرة بإرادات تلك الأنشطة المشروعة وإيداعها البنوك.

6. الغسل من خلال التأمين: حيث يتم التأمين على تلك العمليات بمبالغ كبيرة ويتم سداد أقساط التأمين نقداً من أموال قذرة خارج البنوك، وعند الحصول على التأمين يتم إيداع قيمته بالبنوك كأموال نظيفة.

7. الغسل عن طريق تجارة المعادن النفيسة والمقتنيات: تعتبر المعادن النفيسة مجالاً خصباً لغسيل الأموال، وذلك بسبب قيمتها العالية وبسبب الاختلاف الكبير حول أسعارها

8. الفواتير المزورة: تتم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يشتري الغاسل للأموال سلعاً من الشركة التي يراد تحويل الأموال إليها وذلك بإحدى الصور الآتية:

- رفع قيمة السلع أو الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول

- إرسال فواتير مزورة فيكون المال الإجمالي المدفوع هو المال المغسول

9 الطرق الحديثة لتحويل الأموال(تقنية البطاقة الذكية(النقود البلاستيكية)تقنية بنوك الانترنيت): تطورت وسائل غسيل الأموال مع تطور التكنولوجيا:

- **تقنية البطاقة الذكية(النقود البلاستيكية):** تعتبر هذه التقنية من اخطر الوسائل الحديثة، حيث تتميز بخاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات المخزنة على القرص الخاص، كما يتم نقل الأموال بسهولة إلكترونياً على بطاقة أخرى بواسطة هاتف معد لهذا الغرض دون تدخل البنوك

- **تقنية بنوك الانترنيت:** تعتبر بنوك الانترنيت من أحدث الوسائل وهي ليست بنوكاً لمعنى الحرفي للكلمة "فهي عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وعمليات البيع."

فالمتعامل مع بنوك الانترنيت يقوم بإدخال الشفرة السرية ويطبعها على الكمبيوتر، ومن خلال هذه الوسيلة أصبح القيام بمرحلتي الدمج والتمويه لغسيل الأموال أكثر سهولة، ويتمكن غاسلو الأموال من تحويل أرصدتهم مرات عدة يومياً في أكثر من بنك في العالم.

الآثار الاقتصادية لجرائم غسيل الأموال

1. **عدم الاهتمام بالجدوى الاقتصادية للاستثمار:** عدم إعداد دراسات جدول سابقة على إقامة المشروعات للتأكد من إن معدلات العائد المحققة تغطي تكلفة المشروع وتحقق أرباح، ونظراً لان الهدف من أقامت المشروعات إخفاء مصدر الأموال.
2. **تحويل الاستثمار الى القطاعات غير المنتجة:** يحصل هذا جراء عمليات غسيل الأموالإذ أن المبالغ المبيضة تتوجه إلى أنشطة المضاربة العقارية وشراء النوادي الليلية ودور القمار والتحف الثمينة واللوحات الفنية.
   وهذه الاستثمارات تضخم الإنفاق الاستهلاكي الضائع وتضعف القدرة على التوجه نحو الاستثمارات المنتجة التي تعود على الاقتصاد بالنفع مثل القضاء على البطالة
3. **تقويض مؤسسات القطاع الخاص الشرعية:** حيث غالباً ما يلجأ مبيضو الأموال إلى إنشاء شركات لتستر بغية إخفاء أصل الأموال الغير مشروعة على المستوى المحلي تؤدي حركة الأموال المطلوب غسلها إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي والأجنبي، لاسيما وأن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف والفائدة
4. **انعدام الثقة في النظام المصرفي:** تستمد المصارف ثقة العملاء فيها من خلال حرصها على تنمية ودائعهم وحفظها، وهي في امان تام فالمصارف عبارة عن قنوات يفترض فيها اليقظة والحرص لأنها تقدم خدماتها للناس بمختلف مستوياتهم فعند حدوث فضيحة خاصة بأموال يتم غسلها في مصرف معين إلى فقدان هدا المصرف لأعداد هائلة من العملاء، ربما تؤدي به في النهاية إلى غلق أبوابه
5. **التأثيرالسلبيعلىعملالسياسةالنقدية:** النقديةمن أهم الآثار في هذا المجال ما يلي:

أ. الضغط على موارد الدولة من العملة الأجنبية والتأثر على أسعار الصرف الأجنبي بإيجاد علاقات غير عادلة لأسعار الصرف، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام ظاهرة الاكتناز للعملات الأجنبية في الدولة

ب. إصابة المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وعدم قدرة مصادر البلاد من العملات الأجنبية على تغطية حاجتها من الواردات تتسع الخسائر

ج. ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل نظراً لتهرب المستثمرين وعدم إقامة مشروعات استثمارية جديدة من العمال، فعدم الاستقرار الوظيفي يؤدي الى تراجع الإنتاجية وتراجع حجم الإنتاج

د. انخفاض قدرة الدولة على سداد التزاماتها المحلية والخارجية مع تفاقم الدين المحلي والخارجي